

الخليج لـ«الوطن»: ٢٠٦ ألف مركبة في حمص و٢ مليارات ليرة إيرادات ٢٠١٨

حمص- نبال إبراهيم

بين مدير مديرية النقل البري في حمص خليل الخليل لـ«الوطن» أن قيمة إيرادات مديرية النقل من الرسوم المستوفاة والعمولات المنجزة والقيم المالية لضرائب الدخل على جميع المركبات الآلية بلغت ٣ مليارات ليرة سورية في عام ٢٠١٨، بزيادة بنسبة ٢٥ بالمئة مقارنة بالعام ٢٠١٧ البالغة ٢,٤ مليار ليرة.

ولفت الخليل إلى أن عدد المعاملات المنجزة للمواطنين على مركباتهم العامة والخاصة من نقل ملكية وفراغ وصل إلى نحو ١٢ ألف معاملة خلال العام الماضي، مبيّناً أن عدد المركبات المسجلة لدى المديرية بكل فئاتها وصل حتى تاريخه إلى ٢٠٦٤٤ مركبة، وبلغ عدد المركبات التي تم نقلها من المديرية ١٢٧٣ مركبة وعدد المركبات التي تم نقلها إلى المديرية ١٨٠٧ مركبات، بينما وصل عدد معاملات تجديد الرخص إلى ٢٨٣٢٥ معاملة وعدد معاملات بيان قيد ١٤٦٩٦ معاملة وعدد التبادلات الفنية ٤٩٨٧ تبادلاً.

وأوضح الخليل أن العمل في دائرة نقل تدمر بريف حمص الشرقي ما زال متوقفاً حتى تاريخه بعد خروج الهنغار عن جهوزيته نتيجة ممارسات المجموعات الإرهابية المسلحة خلال وجودها في المدينة والتي عملت على تخريب الأجهزة التي كانت موجودة، وتعمل المديرية حالياً على التواصل مع الشركة المنفذة لاستكمال العقد، مشيراً إلى أن المديرية تواصل حالياً عمليات تجهيز دائرة نقل مدينة المخرم في ريف حمص الشرقي وتستكمل تجهيزها بمختلف التجهيزات الفنية والحاسوبية والمكتبية وربطها مع الشبكة المركزية بعد أن تم مؤخراً الانتهاء من كامل أعمال البنى التحتية بهدف تخديم المواطنين من أهالي قرى وبلدات الريف الشرقي، كاشفاً أنه سيتم افتتاح الدائرة ووضعها بالخدمة والعمل قريباً خلال الأيام القادمة، مضيفاً إن الجهات المعنية على استعداد لإحداث دائرة فرعية في أي منطقة من المحافظة إذا دعت الحاجة لذلك.

وأكد الخليل انتهاء المديرية من أرشفة الوثائق والأضابير المتعلقة بالمركبات الآلية إلكترونياً، مبيّناً أن المديرية تعمل حالياً على مبدأ النافذة الواحدة بهدف اختصار زمن إنجاز المعاملة للمواطنين ومنع الازدحام، وعملت على تطبيق نظام الدور الإلكتروني في صالنتين مكرهة أولى وحالياً المديرية بصدد توسيع التجربة في الصالات الأخرى.

وبين الخليل أن المديرية عملت على تنظيم عمل معقبي المعاملات المرخص لهم أصولاً وذلك بالتنسيق مع الجمعية الحرفية لمعقبي المعاملات وكتاب العرائض، حيث تم منحهم بطاقات دخول إلى مديرية النقل وإجراء المعاملات وتم إلزامهم بمهر ختم شخصي، الأمر الذي أسهم في ضبط آلية العمل من جهة وتقليل حالات استغلال المواطنين من جهة أخرى.



إغلاق ٦ مراكز لتقديمها خدمات تجميلية دون ترخيص ومركز إجرائه عملاً جراحياً يتطلب تخديراً في مكان غير مهياً

ضميرية لـ«الوطن»: لا نراقب تقيد المراكز بالأسعار وتدخل التموين يسبب تضارب العمل!

راما محمد

كشف مدير المشافي بوزارة الصحة الدكتور أحمد ضميرية عن إغلاق ٦ مراكز منخدة كمراكز لتقديم خدمات تجميلية غير مرخصة في عام ٢٠١٨. وأوضح ضميرية في حديث خاص لـ«الوطن» أن قرارات الإغلاق طويت لاحقاً بعد تقديم هذه المراكز تعهداً بعدم تقديم أي خدمات تجميلية دون ترخيص، مبيّناً أن عدد مراكز التجميل المرخصة منذ عام ٢٠٠٥ وحتى ٢٠١٧ بلغ ٨ مراكز موزعة بين ٤ مراكز في دمشق و٣ مراكز في حمص ومركز واحد في طرطوس، منوهاً بأن بعض هذه المراكز يحوي عيادات تجميلية ولكنه ليس بالضرورة مركز تجميل. وأوضح مدير المشافي أن ترخيص مراكز التجميل يتضمن الحصول على ثلاثة تراخيص متعلقة بتخصيص المكان ومدير المركز والعاملين فيه إذ لكل منها شروطه الخاصة، مشيراً إلى أن الشخص الذي يطلب ترخيص المركز لا بد أن يكون طبيباً يحمل إذن ممارسة المهنة وشهادة مسجلة من وزارة الصحة وغيرها من الوثائق، من ثم التأكد من توثيق الأوراق من قبل مديرية السجلات والتراخيص في وزارة الصحة، مضيفاً: هذا يقاس على جميع الاختصاصات الأخرى في المركز من عاملين وأخصائيين. وتتطلب تخديراً موضعياً كحقن البوتوكس. وبين ضميرية أنه في حال تقديم بعض المراكز لعمليات تتطلب تخديراً عاماً، فالمرکز يكون عبارة عن وسط من خلال تقديم الفحوصات للمريض من قبل طبيب التجميل في المركز ثم إجراء العمل الجراحي في أحد المشافي الخاصة. وبين مدير المشافي أن تسعيرة الخدمات التجميلية محددة من قبل تسعيرة وزارة الصحة منذ عام ٢٠٠٤ ولحظوة فيها وحدات الجراحة التجميلية وتعرفة هذه الوحدات، مشيراً إلى وجود لجنة

١٥ مشروعاً استثمارياً في السويداء بتكلفة ٥,٧ مليارات ليرة بانتظار قرار اللجان الوزارية

السويداء- عبيد صيموعة

بدوره أشار المسؤول في مديرية التنمية الإدارية ودعم القرار والتخطيط الإقليمي في الأمانة العامة لمحافظة السويداء فراس البيهني إلى أن الكلفة التقديرية للمشاريع التي وردت في المذكرة نحو ٥,٧ مليارات ليرة ومن شأنها توفير نحو ٦٦١ فرصة عمل. موضحاً أن المشاريع تشمل ثلاث منشآت لتصنيع الألبان والأجبان بكلفة ٣٠٠ مليون ليرة لكل منشأة وهي موزعة في المدينة الصناعية بأم الزيتون وفي بلدة القريا وقريبة بوسان ومنشأتين لصناعة البيرة بكلفة ٩١٨ مليون ليرة لكل منهما إحداهما في مدينة السويداء والأخرى في المدينة الصناعية بأم الزيتون ومنشأتين لصناعة الكونسروة في بلدة المزرعة وقريبة قيصما بكلفة ٤٠٠ مليون ليرة لكل منشأة، ومعمل لتصنيع المستخلصات من الأعشاب في بلدة ملح بكلفة ٢٥٠ مليون ليرة ومنشأة لجرش الأعلاف في قرية سالة بكلفة ٤٠٠ مليون ليرة، ومعمل لتغليف الحبوب في صلخد بكلفة ١٨٠ مليون ليرة، ومنشأة لحزن وتوضيب الفواكه في بلدة الكفر بكلفة ١٥٠ مليون ليرة ومنشأة لتصنيع خل التفاح في بلدة مفعلة بكلفة ٦٠ مليون ليرة ومنتزه سياحي في قرية سهوة بلاطة بكلفة ٥٠ مليون ليرة، وفندق المدينة الرياضية بالسويداء بكلفة ٢٨٠ مليون ليرة ومسبح المدينة الرياضية بكلفة ٣٠٠ مليون ليرة.

يبدو أن اللجان الوزارية التي جرى تشكيلها بهدف تطوير الواقع التنموي والاستثماري في المنطقة الجنوبية بقيت أعمالها ضمن التصريحات الخلفية لا أكثر ورغم الوعد المتعددة لتأمين التمويل اللازم للمشاريع التي تسهم في دفع عملية التنمية فيها إلا أن الواقع أثبت أن جميع تلك التصريحات بقيت مجرد وعود لم تعرف طريقها إلى التنفيذ ولم تلق أي جدية في التعاطي معها لتبقى كلاماً بكام. فعلى الرغم من تجهيز المحافظة لنحو ١٥ مشروعاً استثمارياً وإعداد دراسات الجدوى الاقتصادية لها حسب طلب اللجنة الوزارية إلا أنها لم تلق أي تجاوب وبقيت حبرا على ورق.

وأكد نائب المحافظ وائل جربوع تسليم مذكرة تتضمن كل تلك المشاريع وبالتفصيل وباليد لرئيس اللجنة الوزارية المكلفة بتتبع تنفيذ المشاريع التنموية والخدمية والاستثمارية في محافظة السويداء وزير التجارة الداخلية السابق عبد الله الغربي إلا أنها لم تلق أي شأن صاغية، ولم ينفذ أي شيء من المشاريع التي تضمنتها المذكرة مشيراً إلى أنه جرى خلال الأيام القليلة الماضية مناقشة تلك المشاريع ضمن جلسة خاصة لمجلس المحافظة لتحديد المشاريع الأكثر ضرورة معاونة طرحها في الاستثمار.

مفتشو الصحة عاجزون عن ضبط المستحضرات المهربة وذلك مسؤولية التموين والجمارك والقضاء



مير لدخول أي جهة أخرى، مضيفاً: من الممكن أن يؤدي إشراك جهات أخرى إلى تضارب في العمل واللامركزية المفرطة! وخصوصاً سلامة وصلاحية المواد المستخدمة في مراكز التجميل، أكد ضميرية أن تسجيل المستحضر في وزارة الصحة يعني أنه صالح للاستعمال وإذا لم يكن مسجلاً فمن الممكن أن يكون المستحضر مهرباً، مشيراً إلى صعوبة ضبط المستحضرات المهربة من قبل مفتشي الصحة نظراً لسهولة إخفائها، لافتاً إلى وجود جهات أخرى مسؤولة عن ضبط المواد المهربة كالتأمين والجمارك والقضاء. وبين ضميرية أن عدم العقامة في غرف العمليات سيضر الطبيب أولاً قبل المريض، كونه يؤدي إلى الأضرار بسمعة المركز على حين أن هدف الطبيب جذب أكبر عدد ممكن من الزبائن.

مشتركة بين نقابة الأطباء ووزارة الصحة إلى جانب مديرية الشؤون القانونية للنظر ببعض التساؤلات الواردة من إحدى الجهات عن تسعيرة عمل جراحي غير ملحوظ بتعرفة الوزارة، وفي بعض الأحيان يحال إلى مجلس الاختصاصات الطبية. ورأى أن ضمان التزام مراكز التجميل بالأسعار المحددة لا يكون إلا من خلال الشكاوى، موضحاً أنه في حال توجيه سؤال صاحب المركز عن المبلغ المالي الذي يتقاضاه مقابل خدماته وفي حال أجاب كما السعر المحدد من قبل الوزارة فلا يمكن معاقبته، لافتاً إلى عدم ورود أي شكاوى عن مراكز التجميل. ونفى ضميرية أن يكون لإشراك دوريات التموين وحماية المستهلك بالرقابة على المراكز أي فائدة بضبط التزامها بالأسعار، موضحاً أنه طالما هناك جهة رقابية مسؤولة عن الموضوع الصحي فلا يوجد

تصغير الثدي وشطف الدهون وتجميل الأنف، منوهاً بأنه من المخالف إجرائها في مركز تجميلي أو مركز طبي، وبدلاً من ذلك لا بد من إجرائها في أحد المشافي كونها تحتاج غرفة عمليات وطبيب تخدير منمكتماً، لافتاً إلى إجراء بعض العمليات في المراكز والتي تتطلب تخديراً موضعياً كحقن البوتوكس. وبين ضميرية أنه في حال تقديم بعض المراكز لعمليات تتطلب تخديراً عاماً، فالمرکز يكون عبارة عن وسط من خلال تقديم الفحوصات للمريض من قبل طبيب التجميل في المركز ثم إجراء العمل الجراحي في أحد المشافي الخاصة. وبين مدير المشافي أن تسعيرة الخدمات التجميلية محددة من قبل تسعيرة وزارة الصحة منذ عام ٢٠٠٤ ولحظوة فيها وحدات الجراحة التجميلية وتعرفة هذه الوحدات، مشيراً إلى وجود لجنة

أن تأتي متأخراً

بدء إنقاذ بردى... ونهاية الخطة ٢٠٢٠

رفد النهر بمياه معالجة وإعادة تأهيل محطات المعالجة وقنوات الجر

صبا العلي

رغم عزم الحكومة على معالجة تلوث نهر بردى بشكل جزري من المنبع وحتى المصب، وتخصيص محطتي معالجة (جمرايا والهامة) إضافة إلى محطة الزيداني وإنشاء شبكات صرف صحي بقيمة (١٤) مليار ليرة منذ عام ٢٠١٧، إلا أن الإجراءات المتخذة تأخرت بسبب الإهمال والاستباحة. ونظراً لتلازم الحاجة إلى المياه مع واقع الصرف الصحي الذي يتعرض للتدمير، بدأت وزارة الموارد المائية إجراءات الترميم للمنشآت المسؤولة على معالجة مياه الصرف الصحي التي تصب في النهر مباشرة وخرجت عن الخدمة.

وأكد معاون وزير الموارد المائية والري للشؤون الفنية أسامة الأخرس البدء بخطوات إنقاذ نهر بردى، ومن المتوقع الانتهاء منها في العام ٢٠٢٠، مشيراً إلى أنه يتم العمل حالياً على إعادة تأهيل قناة الجر من عقدة عين ترما إلى محطة المعالجة بتكلفة تقديرية تصل إلى ١٧٠ مليون ليرة، كما يتم إعادة تأهيل منشآت محطة المعالجة الخارجة عن الخدمة بشكل تدريجي وفق الإمكانيات المتاحة من الشركة العامة للصرف الصحي، حيث تتضمن منظومته المحيطة بالمدينة وريفها ومحطة معالجة عدرا عدداً من الخطوط الرئيسية تتجمع في عقدة عين ترما ثم تتجه بخط مكون من قناة بينونية إلى محطة المعالجة في عدرا. وأوضح الأخرس لـ«الوطن» أن صبيب الشبكة يعود حالياً إلى النهر بعد خروجه من المدينة بسبب التخريب الحاصل في القناة وخروجها عن الخدمة



إلى معالجة منصرفات بلدات وادي بردى من التكية وحتى جديدة الوادي ورفد جري النهر بالمياه المعالجة بتكلفة ٦,٥ مليارات ليرة، حيث يرتبط معها تنفيذ عدد من المشروعات لمحاور الصرف اللازمة لربط المحطة مع التجمعات الخدمية بها التي تتضمن استكمال تنفيذ محور الصرف الصحي من التكية حتى كفر العواميد بطول ٤ كم من المصبات بتكلفة ٥٠٠ مليون ليرة، وتأهيل الخط المنفذ ضمن النهر في منطقة نبع الفجج وحتى جسر عين الخضرة بطول ١١٣٠٠م بتكلفة ٢٠٠ مليون ليرة وهو حالياً قيد

حيث يتم تأهيلها بحيث تصل المياه مجدداً إلى محطة المعالجة. وقدم الأخرس عرضاً منظومة الصرف الصحي في منطقة وادي بردى وأعمال الترميم المتضمنة الكلفة المخصصة لهذه الغاية ما يبشر ببدء العمل ورفع الأذى عن واقع النهر. مشيراً إلى أن محطة معالجة الزيداني التي هي حالياً قيد الاستثمار المسؤولة عن معالجة منصرفات بلدات الزيداني - بقين - بلودان - مضايا، تعمل بطاقة ١٢ ألف في اليوم، لافتاً إلى أن محطة معالجة جمرايا وهي قيد التنفيذ حالياً تهدف

كلام رسمي جداً

توضيح من نقابة عمال دمشق: إنتاج شركات القطاع العام وفق المواصفات وذو نوعية ممتازة

الجهات الوصائية دعم شركاتنا وإعطاءها مرونة أكبر في سبيل تحقيق الخطط الاستثمارية والتطويرية، مع العلم أن شركاتنا تعاني نقصاً في الكوادر الفنية والإدارية والإنتاجية ونقصاً في الآليات رغم ذلك استمرت في الإنتاج وتطوير ذاتها وطرح منتجاتها في السوق المحلية وما تم طرحه من تقرير رقابية عمال المواد الكيماوية كان المقصود به القطاع الخاص فقط لكنه لم يتم التصعيد لأن التعامل معية بكل القطاعات والتعامل معها على قدم المساواة انطلاقاً من واجبها العمالي النقابي تجاه أبناء الطبقة العاملة أينما كانوا وبالتالي فإننا نرى أنه من واجبنا التنويه وكما ذكرنا أولاً أن قطاعنا العام كان وسيبقى رائداً في إنجازاته والذي ساهم في تصليب موقفنا الوطني ومواجهة الحرب الإجرامية على سورية. نرجو منكم التكرم بنشر هذا التوضيح لإزالة الالتباس الذي رافق نشر المادة الخاصة في عمال الصناعات الكيماوية بدمشق.

رئيس مكتب نقابة عمال المواد الكيماوية بدمشق
الرفيق عهد الديري

إشارة إلى ما تم نشره في صحيفتكم الذي جاء في العدد رقم ٧٧٠٠ بتاريخ ٢٠١٩/٢/٤ على الصفحة السابعة شؤون محلية نوضح لكم الآتي: إن مؤسسات وشركات القطاع العام التابعة لمكتب النقابة تتميز بالجودة العالية لمنتجاتها ذات المواصفات القياسية والمواد التي تنتجها تفضل نوعية المواد المستخدمة لدى شركات القطاع الخاص وإن المادة الفعالة في الأدوية والمنظفات والدهانات هي من النوعية الممتازة وتوضع كميات المادة الفعالة المناسبة دون إنقاص لوجود أجهزة رقابية ومتابعة دقيقة لوجود مركز الأبحاث الصناعية التي تتابع ذلك.

وأضاف: إن بعض الشركات العامة التابعة ذات إنتاجية كبيرة وتضع خططاً استثمارية لتطوير عملها وقد حققت أرباحاً كبيرة خلال عام ٢٠١٨/ ومنها الشركة الطبية تاميكو وشركة دهانات أمية وشركة منظفات سار وهذه الشركات لديها قدرة كبيرة على المنافسة في ظل الخطط التطويرية الناجحة وتطلب من

التنفيذ. إضافة إلى استكمال تنفيذ محور الصرف من عين الخضرة حتى موقع المحطة بطول ٧٧٠٠م بتكلفة نحو ١,٥ مليون ليرة، والتي تمت المباشرة بتنفيذ المرحلة الأولى منه بدءاً من أشرفية الوادي حتى محطة جمرايا. وأشار إلى أن المنظومة تشمل استكمال المعالجة لكل من أحياء قدسيا والهامة بإنشاء محطة معالجة مع خطوط الجر اللازمة والاستفادة من المياه المعالجة في رفد النهر بالمياه بتكلفة ٤ مليارات ليرة كما تشمل رفع مصبات الصرف المباشرة إلى الجري من الأحياء المجاورة للنهر في دمر ووادي المشاريع وجبل الرز إضافة إلى المطامع المنتشرة على صفة النهر في دمر والربوة بتكلفة تصل إلى ٣٥٠ مليون ليرة (حيث تم إنجاز بعض مراحلها) مع قيام المحافظة بالزام المطامع بتزويد وحدات معالجة صغيرة لمعالجة المنصرفات.

وقد نفذت مديرية الموارد المائية في محافظتي دمشق وريفها جملة من الإجراءات الرامية بحق استباحة النهر من المشاريع السياحية والمطامع المشيدة عليه، وأكد مدير الموارد المائية والبيئة في دمشق وريفها محمود النحر أن جملة الضغوط بعام ٢٠١٨ وصلت إلى ١٢ ضبطا بحق هذه المنشآت التي لم تراعى الالتزام بالقواعد الصحية والبيئية حيال النهر. وينبع (برادبوس) أي نهر الجثة بردى من جنوب بلدة الزيداني ويتميز بغزارة مياهه ليمر في سلسلة الجبال الشمال غرب دمشق ويدخل المدينة بعد رحلة طويلة تصل إلى ٦٥ كم ويصب في بحيرة العنتبية شرقي المدينة مروراً ببساتين الغوطة.